أثرهيئة الرقابة الشرعية في تطوير ألاداء المالي والتشغيلي للمصارف الإسلامية (بحث تطبيقي في عينة من المصارف الاسلامية في العراق)

سيف حيدر عبد الزهرة **أ.م.د.حمزة فائق وهيب**
جامعة بغداد_ المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

المستخلص :

تعد المصارف الإسلامية من المؤسسات المالية التي تمارس أعمالها وفق القواعد والأحكام الشرعية التي حددها المشرع الاسلامي ضمن قواعد فقه المعاملات وبالاستناد الى مبادئ الاقتصاد الاسلامي , الامر الذي استلزم وجود هيئات للرقابة الشرعية ضمن الهياكل التنظيمية للمصارف تتولى توجيه ومراقبة أعمال المصارف الإسلامية .

سعى هذا البحث الى توضيح الدور الرقابي والإفتائي لهيئات الرقابة الشرعية ومدى انعكاسه على الاداء المصرفي للمصارف الاسلامية , وإظهار دور الرقابة الشرعية في فتح افاق جديدة في اساليب التمويل والاستثمار الاسلامي , و تركزت مشكلة البحث حول التساؤلات الاتية :

1_ ما هي طبيعة الرقابة الشرعية على أنشطة واعمال المصارف الاسلامية ؟ .

2_ هل يوجد هناك دور لهيئة الرقابة الشرعية في تحقيق الفائدة المرجوة من وجود المصارف الإسلامية لتطوير المجتمع الإسلامي من خلال اساليب التمويل والاستثمار التي تعتمدها ؟ .

وتوصل البحث الى مجموعة من النتائج , منها , وجود تأثير معنوي إحصائيا للمتغير المستقل المتمثل بهيئة الرقابة الشرعية في المتغير التابع المتمثل بالاداء المصرفي الاسلامي .

كما توصل البحث الى مجموعة من التوصيات منها , ضرورة تعزيز الدور التوجيهي لهيئة الرقابة الشرعية وذلك من خلال حث الهيئة على المشاركة في تقديم الرؤى والافكار والمقترحات التي من شأنها ان تساهم في تطوير الأداء المصرفي الإسلامي , وكذلك ضرورة إشراك أعضاء هيئات الرقابة الشرعية في رسم السياسات والخطط التشغيلية للمصرف الإسلامي .

Abstract

Islamic banks are financial institutions that operate according to the Islamic rules and regulations set by the Islamic legislator within the rules of jurisprudence of transactions and based on the principles of the Islamic economy, which necessitated the existence of legal oversight bodies within the organizational structures of banks to direct and control the work of Islamic banks. The purpose of this study is to clarify the oversight and oversight role of Shari'a Supervisory Boards and its impact on the banking performance of Islamic banks, and to show the role of Shari'a supervision in opening new avenues in Islamic finance and investment methods.

The research problem focused on the following questions:

1_ What is the nature of Shari'a supervision on the activities and actions of Islamic banks?.

2_ Is there a role for the Shari'a Supervisory Board in achieving the desired benefit of the existence of Islamic banks to develop the Islamic community?.

The research found a range of results, including the presence of The study also reached a number of recommendations, including the need to strengthen the guiding role of the Shari'a Supervisory Board by urging the Commission to participate in presenting the visions, ideas and proposals that Which will contribute to the development of Islamic banking performance, as well as the need to involve members of the Shari'a Supervisory Board in the development of policies and operational plans of the Islamic Bank .

المقدمَّـة

تحتل المصارف الإسلامية أهمية كبيرة في قطاع المال والأعمال بسبب ما أفرزته هذه المؤسسات من تقنيات تمويلية وخدمات مصرفية متوافقة مع الأسس والأحكام الشرعية بالاستناد الى فلسفة النظام الاقتصادي الاسلامي , و ذلك بالتركيز على الجوانب التنموية والاجتماعية في المعاملات المالية والمصرفية , و يرى بعض الكتاب والباحثين أن ظهور المصارف الإسلامية يعد من أهم التطورات الحاصلة في القطاع المصرفي بشكل عام , ومما يعزز ذلك هو سرعة انتشار المصارف الإسلامية جغرافياً واجتماعياً على المستوى الإقليمي والدولي بسبب ما حظت به من قبول من قبل الزبائن , الأمر الذي دفع بعض المصارف العالمية الى استحداث نوافذ للصيرفة الإسلامية كاستجابة للتغيير الحاصل في البيئة المصرفية والمتمثل بظهور المصارف الإسلامية .

والمصارف الإسلامية كمؤسسات مالية تتأثر بمجموعة من المحددات والأدوات الرقابية شأنها شأن نظيرتها التقليدية , إلا أن المصارف الإسلامية تتميز بميزة جوهرية عن المصارف التقليدية من حيث الإطار الرقابي الذي يحكم أعمالها , حيث تخضع المصارف الإسلامية إلى الرقابة الشرعية والتي تهدف إلى التأكد من مطابقة أنشطة و أعمال المصرف الإسلامي لقواعد و أحكام الشريعة , باعتبار أن منشأ أعمال المصارف الإسلامية أنطلق من قواعد و أحكام الشريعة الإسلامية كترجمة للمرتكزات الأساسية للاقتصاد الإسلامي , وبذلك فأن طبيعة الرقابة الشرعية تمثل ضرورة حيوية في ضبط وتوجيه أداء المصارف الإسلامية من الناحية الشرعية .

وسعى البحث في هذا المجال إلى التركيز على طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل (هيئة الرقابة الشرعية) والمتغير التابع (الاداء المصرفي) من خلال اختبار فرضيات التأثير بين المتغيرين (الرقابة الشرعية , الأداء المصرفي) باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) .

ولغرض تحقيق أهداف البحث فقد تم تقسيمه على أربعة مباحث :

المبحث الأول : منهجية البحث ودراسات سابقة .

المبحث الثاني : مفهوم و مجالات الأداء المصرفي , وطبيعة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية .

المبحث الثالث : الجانب العملي للبحث .

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الأول– منهجية البحث ودراسات سابقة

أولاً _ منهجية البحث :–

1_ مشكلة البحث :

تمارس المصارف الإسلامية نشاطاتها وفقا لإحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والتشريعات ذات الصلة , وتتميز المصارف الإسلامية بميزة جوهرية عن المصارف التقليدية من حيث علاقتها مع مختلف الأطراف ذات الصلة بالعمل المصرفي , ومن ثم فأن الصيرفة الإسلامية أفرزت حزمة من الخدمات والمنتجات ذات طبيعة خاصة تتمثل بأساليب وأدوات مميزة في جذب الموارد والمدخرات , وتوجيه هذه الموارد إلى وحدات العجز المالي وفق أولويات حددها المشرع الإسلامي .

ونظراً للطابع الديني الذي تبنى عليه أعمال وأنشطة المصارف الإسلامية , استلزم الأمر وجود هيئات للرقابة الشرعية ضمن الهياكل التنظيمية للمصارف الإسلامية تتولى توجيه هذه المصارف والرقابة عليها لضمان التزامها بمبادئ و أحكام الشريعة الإسلامية .

إن هذا الواقع يثير التساؤلات الآتية :

أ_ ما هي طبيعة الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية ؟ .

ب_ هل يوجد هناك دور لهيئة الرقابة الشرعية في تحقيق الفائدة المرجوة من وجود المصارف الإسلامية لتطوير المجتمع الإسلامي من خلال اساليب التمويل والاستثمار التي تعتمدها ؟ .

2 _ أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث من خلال الآتي :

أ- تناول البحث أهم الأدوات الرقابية على أعمال المصارف الإسلامية والمتمثلة بهيئة الرقابة الشرعية.

ب- ان موضوع الرقابة الشرعية أصبحت له أهمية كبيرة وخاصة في ظل التعقيدات التي لحقت بالعمليات المصرفية والتجارية.

3 _ أهداف البحث :

يهدف البحث الى الاتي :-

أ _ بيان مفهوم هيئات الرقابة الشرعية , أهميتها , ضوابطها , الأحكام المتعلقة بها.

ب_ معرفة مدى تأثر الأداء المصرفي في المصارف الإسلامية بالدور الرقابي والتوجيهي (الفتوى الشرعية) لهيئة الرقابة الشرعية .

4 _ فرضيات البحث :

الفرضية الرئيسة (هناك تأثير ذو دلالة معنوية لهيئة الرقابة الشرعية في فتح افاق جديدة لتطوير ادوات التمويل والاستثمار التي توفرها المصارف الاسلامية), وتتفرع الفرضية الرئيسية إلى الفرضيات الفرعية الآتية :

أ _ هناك تأثير ذو دلالة معنوية للدور الإفتائي لهيئة الرقابة الشرعية في أداء المصرف الإسلامي .

ب_ هناك تأثير ذو دلالة معنوية للدور الرقابي لهيئة الرقابة الشرعية في أداء المصرف الإسلامي .

5_ المخطط الافتراضي للبحث :

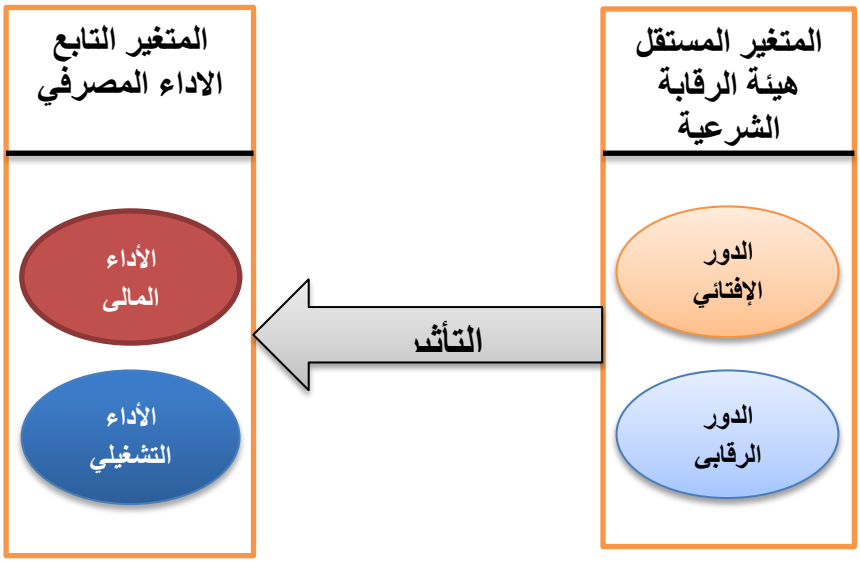

الشكل (1) المخطط الافتراضي

6_ مجتمع وعينة البحث :

أ _ مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من المصارف الإسلامية العاملة في العراق , والبالغ عددها 28 مصرف .

ب _عينة البحث:

تم اختيار المصارف المدرجة أدناه حسب سعة النشاط المصرفي وامكانية الحصول على البيانات, وهي :-

أ_ المصرف العراقي الإسلامي .

ب_ المصرف الوطني الإسلامي .
ج _ مصرف إيلاف الإسلامي.
د _ مصرف النهرين الإسلامي .

7_ حدود البحث:

الحدود المكانية والزمانية:

أ_ الحدود المكانية: عينة من المصارف العراقية الإسلامية في محافظة بغداد .

ب _ الحدود الزمانية: الحدود الزمانية للبحث للمدة من 2015 – 2017.

8 _ منهج البحث :

تم اعتماد المنهج الوصفي لوصف متغيرات البحث , وكذلك تم اعتماد المنهج التجريبي التحليلي من خلال جمع البيانات اللازمة وتحليلها .

9 _أساليب جمع البيانات والمعلومات :-

تمثلت اساليب جمع البيانات والمعلومات بالاتي :

أ_الجانب النظري :

- الكتب والرسائل الأطاريح والبحوث , و الدراسات العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث .
- القوانين , والنظم والتعليمات المعتمدة .
- الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) .

ب_ **الجانب العملي :**

تم استخدام استمارة الاستبيان لغرض الحصول على البيانات المطلوبة لإتمام متطلبات الجانب العملي للبحث , و تم تصميم استمارة الاستبيان بالاعتماد على بعض الدراسات السابقة التي تسنى للباحث الاطلاع عليها , فضلاً عن ما تم استنتاجه من خلال قراءة الجانب النظري لموضوع البحث , بالإضافة إلى مقترحات السادة المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص , وتكون استمارة الاستبيان من محورين , يضم المحور الاول الاسئلة الخاصة بمتغير الرقابة الشرعية ويحتوي على (19) سؤال , اما المحور الثاني فيضم الاسئلة الخاصة بمتغير الاداء المصرفي ويحتوي على (19) سؤال , وتم توزيع (86) استبانة على موظفي المصارف عينة البحث , استعيد منها (76) استمارة استبيان صالحة للتحليل الاحصائي .

10_ المقاييس الاحصائية المستخدمة :

أ_التوزيع التكراري (Frequency Distribution) : يستخدم لغرض وصف البيانات الخاصة باختبار عينة البحث .

ب_ الوسط الحسابي (Arithmetic Mean) : يستخدم في حساب متوسط إجابات أفراد العينة , ومعرفة مستوى المتغيرات , لأغراض التحليل .

ج_ الانحراف المعياري (Standard Deviation) : يستخدم لمعرفة التجانس , أو التشتت في إجابات أفراد العينة عن الوسط الحسابي للمتغير .

د_ معامل الاختلاف (C.V) (Coefficient of Variation) : يستخدم لقياس درجة التجانس في اجابات العينة .

هـ_ معامل الثبات (كرونباخ ألفا / Cronbacg Alfe) : يستخدم لقياس درجة ثبات اسئلة الاختبار .

و_ الانحدار الخطي البسيط (Simple Leaner Regression) : يستخدم لتحديد تأثير المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة .

المطلب الثاني–دراسات سابقة

يتضمن هذا المطلب استعراض بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث , والتي تمكن الباحث من الإفادة منها في بناء الإطار النظري لموضوع البحث , وبيان أوجه الاختلاف بين هذه الدراسات والبحث الحالي , و من هذه الدراسات , الآتي :

أولاً _ الدراسات العربية :

1_ دراسة (العليات , 2006) :

عنوان الدراسة	الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الاسلامية .
الأهداف	1_ التوصل إلى صورة متكاملة عن أعمال الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية . 2_ الاجابة على كثير من الأسئلة حول واقع الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية .
أهم الاستنتاجات	1_ يوجد بعض المآخذ على المصارف الإسلامية مما يجعلها في أمس الحاجة إلى جهة تضبط وتصحح مسارها تسمى الرقابة الشرعية . 2- تواجه الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية أو في بعضها عدد من الصعوبات التي تعيق عملها.
أهم التوصيات	1- ضرورة توافر صفات وشروط معينة في عضو الرقابة الشرعية تأخذ بعين الاعتبار قيامه بالمهام الملقاة على عاتقه . 2- ضرورة قيام أعضاء الرقابة الشرعية بتدريب موظفي المصرف على مبادئ و أسس المعاملات المالية الإسلامية .

2_ دراسة (مصطفى , 2012) :

عنوان الدراسة	نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية .
الأهداف	1_ وضع منهج علمي لوظيفة الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الاسلامية 2_ تقديم نموذج للرقابة الشرعية الداخلية يمكن تطبيقه في المصارف الاسلامية.
أهم الاستنتاجات	1_ استقلالية هيئة الرقابة الشرعية و إلزامية فتواها وقرارتها و ادراكها لطبيعة الصناعة المصرفية الحديثة يساعدها على انجاز مهامها بكفاءة وفاعلية . 2-وضع الإسلام أسساً للرقابة على المعاملات المالية وتطور نظام الرقابة مع زيادة رقعة الأمة الإسلامية .
أهم التوصيات	1- عدم توافر المدققين المؤهلين علمياً ومهنياً للقيام بأعباء وظيفة التدقيق الشرعي. 2- لم يتم الاستفادة بشكل كاف من معايير المراجعة الدولية , ومعايير الضبط والأخلاقيات والمعايير الشرعية في اداء مهمة التدقيق الشرعي بحرفية ومهنية .

ثانياً _ الدراسات الأجنبية :

1_ دراسة (Muneeza & Hassan , 2014) :

عنوان الدراسة	Shari'ah corporate governance: the need for a special governance code الحوكمة الشرعية للشركات: الحاجة إلى قانون خاص بالحوكمة
الأهداف	1_ اقتراح الأسباب التي تدعو الى وجود نظام حوكمة خاص بهيئات الرقابة الشرعية . 2_ اقتراح أسباب عدم ملائمة أسس حوكمة المؤسسات التقليدية على المؤسسات المالية الإسلامية .
أهم الاستنتاجات	1 - وجود حاجة إلى إصدار قانون خاص بحوكمة المؤسسات الإسلامية . 2_ إن إصدار قانون خاص بحوكمة المؤسسات الإسلامية يساعد على تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية في أنشطة و أعمال هذه المؤسسات .
أهم التوصيات	1_ يجب أن تكون قرارات هيئة الرقابة الشرعية ملزمة التنفيذ بالنسبة الى مجلس الإدارة . 2_ يجب أن يكون مبدأ الشورى والبحث عن التوافق هو طريقة الوصول إلى القرارات داخل المؤسسة المالية الإسلامية .

2 – *دراسة* (Onakoya & Olaitan , 2013) :

عنوان الدراسة	The Performance of Conventional and Islamic Banks in the United Kingdom: A Comparative Analysis. أداء البنوك التقليدية والإسلامية في المملكة المتحدة : تحليل مقارن
الهدف	مقارنة كفاءة الأداء بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية في المملكة المتحدة .
أهم الاستنتاجات	1 – تنوعت منتجات المصارف التقليدية بشكل استراتيجي بعد اعتماد نوافذ المنتجات الإسلامية . 2_ أن أداء المصارف التقليدية يفوق أداء نظريتها الإسلامية على الرغم من ان المصارف الإسلامية تبدو أكثر فاعلية من حيث التكلفة .
أهم التوصيات	1- توسيع قاعدة التعليم والمهارات في التمويل الإسلامي , وهو أمر مهم لتلبية احتياجات الصناعة المصرفية الإسلامية من الكوادر المؤهلة . 2- زيادة حجم العمليات من أجل الاستفادة من وفورات الحجم الايجابية , وهو شرط لتحسين الكفاءة .

المبحث الثاني–الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية

انفردت المصارف الإسلامية بميزة جوهرة عن المصارف التقليدية , تتمثل بالتركيز على الجوانب التنموية والاجتماعية النابعة من المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية والتي أكدت عليها الشريعة الإسلامية , إذ جاءت المصارف الإسلامية كترجمة للمرتكزات الأساس التي حددتها الشريعة الإسلامية في النظام الاقتصادي الإسلامي , والتي تبلورت حول عدة أمور تراعي الجانب الأخلاقي والإنساني في المعاملات المالية والتجارية والتي تمثل أساس عمل المصارف الإسلامية , ومن هذه الأمور :

1_ المشاركة في الربح والخسارة .

2_ امهال المدين المعسر .

3_ وجوب إخراج حصة معلومة من أموال المساهمين والزبائن تخصص للفقراء والمحتاجين والتي تسمى في الفقه الإسلامي " بأموال الزكاة " .

ومن ثم فأن المصارف الإسلامية دخلت إلى السوق المصرفية من خلال تكييف الخدمات التي تقدمها المصارف التقليدية و إيجاد البديل الشرعي المناسب وفقاً لإحكام الشريعة الإسلامية , وذلك بالابتعاد عن أسلوب الفائدة المصرفية اخذاً و أعطاءاً من خلال إيجاد أساليب وتقنيات تمويلية وقنوات استثمارية تقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة .

و لغرض تحقيق أهداف البحث فقد قسم هذا المبحث على ثلاثة مطالب , وهي :

المطلب الأول : مفهوم و مجالات الأداء المصرفي .

المطلب الثاني : مفهوم وفلسفة المصارف الإسلامية .

المطلب الثالث : الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية .

المطلب الأول –مفهوم و مجالات الأداء المصرفي

يعرف الأداء المصرفي على انه " مجموعة الوسائل اللازمة و أوجه النشاط المختلفة والجهود المبذولة لقيام المصارف بدورها, وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المصرفية الخارجية المحيطة من اجل تقديم الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف"(الربيعي وراضي,2011 : 146) .

وعرفه اخرون " النتائج المتحققة نتيجة تفاعل العوامل الداخلية والتأثيرات الخارجية واستغلالها من قبل المصرف في تحقيق أهدافه" (حمود , 2014 : 55) .

وينقسم الأداء المصرفي الى الميادين الآتية :

1- **ميدان الأداء المالي :**

يمثل الأداء المالي النقطة المحورية حول مدى نجاح المنظمات , إذ أن عدم تحقيق المنظمات للأداء المالي المطلوب سوف يعرض وجودها واستمرارها للخطر , ويذهب بعض الكتاب والباحثين إلى ابعد من ذلك في التأكيد على أهمية الأداء المالي إلى الحد الذي يمكن من خلال اعتبار الأداء المالي الهدف الأهم لمنظمة الأعمال (ألغالبي و إدريس , 2009 : 42) .

2_ **ميدان الأداء ألعملياتي (الأداء المالي وغير المالي)** : يمثل ميدان الأداء ألعملياتي الحلقة الوسطى لأداء الإعمال في المنظمات , إذ انه بالإضافة إلى المحاور المالية يتم الاعتماد على المحاور التشغيلية في الأداء (القطب , 2009 : 59), وينقل (الغالبي وادريس , 2009 : 45) عن (323 : 99, mcmenmm) إن الاعتماد على المؤشرات المالية فقط في تقييم الأداء يعطي رؤية غير متكاملة الأبعاد حول أداء منظمة الأعمال , لذلك يجب تدعيم هذا الأسلوب في القياس بمقاييس أداء غير مالية لخلق نظام فعال لقياس أداء المنظمة , وبالتالي فأن الاهتمام الكلي بأداء المنظمة ينتج عنه توازن بين الاهتمامات المالية والعملياتية (الملكاوي , 2009 :33) .

3_ ميدان الفاعلية التنظيمية : يعتبر ميدان الفاعلية التنظيمية المفهوم الأوسع والأشمل لميادين الأداء والذي يحوي ضمن طياته معايير كل من الأداء المالي والعملياتي (الغالبي وادريس , 2009 :45) , فالفاعلية التنظيمية مفهوم ينطوي على معايير متعددة ذات منطلقات كمية ونوعية (القطب , 2009 :60) ويرى بعض الكتاب انه من المناسب الاعتماد على ميدان الفاعلية التنظيمية عند دراسة الأداء في مختلف المجالات الإدارية (الغالبي وادريس , 2009 : 45) إذ يغطي ميدان الفاعلية التنظيمية أهداف أصحاب المصالح المرتبطين بمنظمة الأعمال ويحدد القياسات المناسبة لكل طرف من هذه الأطراف .

المطلب الثاني-مفهوم وفلسفة المصارف الإسلامية

اولاً _ مفهوم المصارف الاسلامية :

يشير مفهوم المصرف الإسلامي إلى المصرف الذي يتقيد بجميع عملياته المالية والمصرفية بقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية , من خلال تقديم حزمة من الخدمات المصرفية والمنتجات الاستثمارية بما يتفق مع الأسس والقواعد الشرعية الإسلامية, حيث إن النظام المصرفي الإسلامي يستمد أصوله وقواعده من فلسفة النظام الاقتصادي الإسلامي (ألشمري , 2012 : 150) والذي بدوره يسعى لخدمة القيم والأهداف الإسلامية والمتمثلة بتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل للثروات المتاحة وزيادة الطاقات الإنتاجية فضلا عن التنمية الأخلاقية والنفسية لإفراد المجتمع (ألوطيان , 2000: 36) , و المصرف الإسلامي هو مصرف متعدد الأغراض يقدم خدمات المصارف التقليدية والمصارف المتخصصة ومصارف الاستثمار , وهو بهذا مؤسسة اقتصادية ومالية واستثمارية وتنموية واجتماعية تبتعد عن الخدمات والسلع المحرمة (الخاقاني , 2011: 174) .

ويعّرف المصرف الإسلامي على انه " مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي السليم " (السبلاني , 2012: 83).

كما يعّرف المصرف الإسلامي على انه " المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة , ومن خلال إطار الوكالة بنوعيها العامة والخاصة " (أبو الهول , 2012: 87).

وعرفه آخرون " مؤسسة مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية , وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها " (عبد الله , 2013 : 231) .

ثانياً _ فلسفة الصيرفة الإسلامية :

انبثقت فكرة الصيرفة الإسلامية من حاجة المجتمع الإسلامي الى إيجاد صيغ للتعاملات المصرفية والاستثمارية المتوافقة مع أسس وقواعد الشريعة الإسلامية , حيث وفرت الصيرفة الإسلامية حزمة من الخدمات والمنتجات المصرفية و الاستثمارية , وذلك من خلال آليات ومناهج خاصة (الشمري , 2012 : 28) , إذ إن للمصارف الإسلامية منهج خاص وأساليب مميزة في تعبئة الموارد المالية من أصحاب الفائض المالي , كما إن لها أساليب مميزة ومناهج خاصة في توجيه هذه الموارد إلى أصحاب العجز المالي وفق أولويات اجتماعية واقتصادية .(الرفاعي, 2004 :31) متجنبة بعض صور المعاملات المحرمة استناداً الى إحكام الشريعة الإسلامية , ومن هذه المعاملات :

1- الربا بكل أنواعه .

2- الغش و الغرر والاستغلال لحاجات الناس في البيوع والمعاملات .

3- الاتجار في الخمور ولحم الخنزير . (المكاوي , 2011 :58) .

أما المبادئ التي تحكم أعمال المصارف الإسلامية تتمثل بالاتي :

1- المال مال الله والناس مستخلفون فيه .

2- إن اكتناز الأموال محرم في الإسلام حيث ان الهدف من الأموال هو الانتفاع بها في الأنشطة المباحة شرعا مع ضرورة مشاركة رأس المال مع العمل لتحقيق التنمية .

3- أن الإنفاق يجب أن يخدم أغراض المجتمع وللفقراء نصيب من أموال الأغنياء من خلال تطبيق نظام الزكاة .

4- تقسيم العوائد طبقا لمبدأ الغنم بالغرم (الوطيان , 2000 :36) .

5- حسن اختيار القائمين على إدارة الأموال .

6- الصدق والصراحة والوضوح في المعاملات .

7- خضوع جميع المعاملات للرقابة الإسلامية بنوعيها الذاتية والخارجية (عمر , 2013 : 265).

وبالتالي فأن معايير استثمار الأموال في الإسلام تتمثل بالاتي:-

1- معيار الكسب الحلال من خلال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية .

2- معيار تحقيق تنمية وتطوير المجتمعات .

3- معيار استثمار وتنمية الأموال (عدم الاكتناز) .

4- معيار التكافل الاجتماعي (الشمري ,2012 : 166 _ 167) .

وتسعى مؤسسات التمويل الإسلامي بشكل عام إلى بناء علاقات وقيم تستهدف تحقيق التوازن الاجتماعي , من خلال التوزيع العادل للثروات المتاحة , فهي أنموذج اقتصادي موجه نحو المسؤولية الاجتماعية , أي تحقيق الأداء الاقتصادي في أطار احترام مبادئ الشريعة الإسلامية (Franzoni & Allali, 2018 : 2) .

ويعد العديد من الباحثين أن المصارف الإسلامية هي مؤسسات خيرية ويتوقع منها الاهتمام بالأنشطة الاجتماعية أكثر من الأنشطة التجارية , ومع ذلك فأن المصارف الإسلامية ليست مؤسسات خيرية بالمعنى الحرفي , إذ أنها تعمل كوسيط بين المودعين والمقرضين , حيث تتلقى الودائع من العملاء وتستثمرها من خلال آليات و طرق مختلفة لتوليد العائد , وكذلك تأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود , وتستند العقود التي تتعامل بها المصارف الإسلامية على تبادل الأموال مع أصول أساسية , بينما في المصارف التقليدية تستند فيها العقود على تبادل المال بالمال , إما الأنشطة الخيرية للمصارف الإسلامية فتتم من خلال عدة صور, مثل الزكاة والصدقات والوقف والقروض الحسنة (lone & Ahmed , 2017 : 138) .

و المصارف الإسلامية كمؤسسة مالية تمارس دور الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الإرباح والخسائر ومن خلال إطار الوكالة , وبالتالي فأن العلاقة بين المصارف الإسلامية والزبائن هي علاقة شراكة وليست علاقة قائمة على أساس المديونية كما هو الحال في المصارف التقليدية , وتتألف عملية الوساطة المالية في المصارف الإسلامية من شقين ,هما :

– **الشق الأول :** يتمثل بجذب الودائع وتنميتها لكونها المصدر الرئيس من مصادر أموال المصرف الإسلامي , و تتخذ الودائع في المصارف الاسمية شكل ودائع استثمار(مطلقة ومقيدة) وودائع ادخارية وكذلك ودائع تحت الطلب (الحساب الجاري).

– **الشق الثاني :** يتمثل الشق الثاني باستثمار أموال المودعين والمساهمين من خلال صيغ وصور متعددة تتمثل بالاتي (السبلاني , 2012 :87). :

1– التمويل على أساس المشاركة في الربح والخسارة كما في صيغة المضاربة وصيغة المشاركة.

2– التمويل على أساس إعطاء هامش ربح كما في صيغ المرابحة وبيع السلم والبيع الآجل .

3– التمويل بدون المشاركة في الربح كما في القرض الحسن (الياسري ,2011 : 128) .

وفي أطار الشريعة الإسلامية ينظر إلى المال على أنه وسيلة لتسهيل العمليات التجارية (وليس مخزناً للقيمة) , وبالتالي وكما أتضح سابقاً أن المصارف الإسلامية توفر التمويل بطريقة مغايرة عما توفره المصارف التقليدية من خلال اعتماد صيغ تمويل معينة يلعب فيها المصرف الإسلامي دوراً أكبر في

ترتيب التمويل , حيث يكون شريكاً في المشروع الممول بدلا من كونه مجرد ممول (631 : 2008 , Schoon).

ومن الناحية النظرية يمكن القول أن صيغ التمويل الإسلامي ترتكز على تقاسم المخاطر والحد من الإفراط في المخاطرة , فضلاً عن ارتباط التمويل بالأنشطة الحقيقية (Hussain And others, 2015:38).

المطلب الثاني–الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية

أولاً _ مفهوم الرقابة الشرعية :

يركز مفهوم الرقابة الشرعية بشكل عام على فحص العقود والمعاملات والأنشطة التي يمارسها المصرف الإسلامي من الناحية الشرعية , بهدف التأكد من مراعاة أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية , وذلك من خلال استخدام أساليب ووسائل ملائمة لتشخيص المخالفات والانحرافات ومعالجتها فور اكتشافها , ومن ثم تقديم التقارير الى الجهات المعنية متضمنة كافة الإرشادات و الملاحظات والتوصيات بالإضافة الى سبل التطوير للأفضل (لال الدين , 2009 : 2) .

وقد وردت عدة تعاريف للرقابة الشرعية , منها :

1_ " مراجعة النشاطات المصرفية التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية للتأكد من مطابقتها لإحكام الشريعة الإسلامية ومتابعة العمليات المصرفية وبيان المخالفات إن وجدت , واقتراح الحلول اللازمة لتصويبها " (الزيدانيين , 2013 : 91) .

2_ " حق شرعي يخول الهيئة الشرعية سلطة معينة تمارسها بنفسها أو عن طريق أجهزتها المعاونة , بهدف تحقيق أهداف المؤسسة المالية وفقا لمبادئ و أحكام الشريعة الاسلامية " (العبيدي , 2009 : 19).

3_ " وضع ضوابط شرعية مستمدة من الأدلة الشرعية , ثم متابعة تنفيذها للتأكد من صحة التنفيذ " (مصطفى , 2012: 27).. يتضح مما تقدم أن جوهر الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية لا يقتصر على مدى التزام المصارف الإسلامية بالإحكام والقواعد الشرعية فقط , وإنما يمتد إلى متابعة التنفيذ للفتاوى والقرارات الصادرة عن جهة الاختصاص المتمثلة بهيئة الرقابة الشرعية, بالإضافة إلى المساهمة في تصويب الانحرافات المشخصة .

ثانياً _ أهمية الرقابة الشرعية :

يعد جهاز الرقابة الشرعية أحد اهم الاجهزة الرقابية في المصرف الإسلامي , كون ان دعوى المصرف الإسلامي أو أي مؤسسة مالية تمارس أعمالاً متوافقة مع إحكام الشريعة الإسلامية , لا تكون مقبولة ما لم تكن مصدقة بجهاز رقابي شرعي (الشبيلي , 2009 : 4) .

وتعد الرقابة الشرعية أهم الأنشطة الرقابية المستحدثة في مؤسسات صناعة المال الإسلامية , إذ إنها الأساس الذي يعتمد عليه الكثير من المتعاملين مع هذه المؤسسات لمعرفة مدى توافق أعمالها مع ما حدده المشرع الإسلامي في فقه المعاملات , وعليه فأن أهمية الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية تكمن في الاتي (**العليات , 2006 : 48**) :-

1_ إن الأساس الذي قامت عليه المصارف الإسلامية يتمثل بتقديم البديل الشرعي للخدمات والمنتجات التي تقدمها المصارف التقليدية , وعليه فأن الرقابة الشرعية تمثل ضرورة حيوية للمصرف الإسلامي باعتبارها الجهة الحاكمة بحلية أو حرمة العمليات التي يمارسها المصرف, (**حماد , 2004 :5**).

2_ إن التطور الحاصل في التعاملات المصرفية يجعل من وجود هذه الرقابة ضرورة حتمية , حيث ان العاملين بقطاع الصيرفة الإسلامية لا يتمكنون من إبداء الرأي الشرعي في المعاملات المصرفية وذلك بسبب قلة درايتهم بالإحكام الشرعية خاصة وان الفقهاء ذكروا صورا متعددة للمعاملات , واختلفوا في الكثير منها وبالتالي استلزم الأمر وجود أشخاص مؤهلين تأهيلا كافياً لممارسة هذه المهنة (لطفي , 2013 : 23) .

3_ ان العمليات المصرفية سواء كانت تتعلق بالاستثمار أو التمويل تتميز بالتغير وعدم التكرار مع كال حالة أو عملية أو مشروع يموله المصرف , بالتالي فأن العاملون بالمجال الاستثماري يحتاجون وبشكل مستمر إلى رأي شرعي في الحالات أو المشكلات التي تعترضهم (**العليات , 2006 : 48**) .

4_ وجود جهاز للرقابة الشرعي في المصرف يضفي على المصرف الصبغة الشرعية , كما ان وجود الرقابة الشرعية يعطي ارتياحا لدى جمهور المتعاملين مع المصرف (**حماد , 2004 :5**) .

5_ ان الرقابة الشرعية أصبحت لها أهمية كبيرة لا سيما في ظل التعقيدات التي لحقت بالعمليات التجارية , وانتشار أنواع عديدة من المعاملات التي ليس لها ذكر صريح في فقه المعاملات (لطفي , 2013 : 23) .

6 _ تمثل عملية الإفتاء والرقابة الشرعية العمق الاستراتيجي والمميز للصيرفة الإسلامية , وقد تمكنت هيئات الفتوى والرقابة الشرعية من قيادة المؤسسات المالية الإسلامية وتجاوز مرحلة التأسيس إلى مرحلة التوسع والانتشار في ظل بيئات مالية ومصرفية تقليدية (لطفي , 2013 : 23) .

ويمكن القول إن أهمية الرقابة الشرعية تنبع من الدور الذي تؤديه الهيئة الشرعية في ترشيد السياسات والقرارات المتخذة من قبل المصرف , والذي ينقسم إلى ثلاث محاور :

المحور الأول : يتمثل بالفتاوى الصادرة عن الهيئة والتي تساهم في إضفاء الجانب الشرعي على السياسات والقرارات المتخذة من قبل الإدارة ومساعدتها على ابتكار صيغ تمويل وأدوات استثمار جديدة تساعد على تعزيز المركز التنافسي للمصرف .

المحور الثاني : الدور الرقابي الذي تمارسه الهيئة الشرعية والذي يهدف إلى التأكد من التزام المصرف بالفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة الشرعية , يعد هذا الأمر محل اهتمام السلطات الرقابية وكذلك محل اهتمام المتعاملين مع المصرف سواء كانوا مودعين أو مستثمرين أو مساهمين .

_ المحور الثالث : الدور الإرشادي الذي تمارسه الهيئة الشرعية والذي يساعد المصرف على الإيفاء بالتزاماته تجاه المجتمع (المسؤولية الاجتماعية) .

ثالثاً _ مكونات جهاز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية :

1_ هيئة الرقابة الشرعية :

تعد هيئة الرقابة الشرعية إحدى مكونات الهيكل التنظيمي في المصرف الإسلامي , الذي يضم مجموعة من الأفراد المتخصصين في فقه المعاملات والذين يعهد إليهم مراقبة أعمال المصرف الإسلامي شرعياً ,وتعرف هيئة الرقابة الشرعية بأنها " الجماعة من الفقهاء ,يعهد إليهم النظر في أعمال المؤسسة المالية بغرض حفظها عن المخالفات الشرعية" (الخليفي,2003: 18).

وعرفها ايضاً معيار الضبط رقم (1) الصادر عن هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية على انها " جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات ويجوز ان يكون احد الاعضاء من غير الفقهاء على ان يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية وله ألمام بفقه المعاملات , يعهد لهيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات المؤسسة ومراجعتها والاشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية وتكون قراراتها ملزمة للمؤسسة "

ويرى الباحث ان التعريف الصادر عن هيئة المراجعة والمحاسبة قد ركز على ثلاثة أمور ,

هي :

- الأمر الأول : قد اخذ بالحسبان عدم احاطة الفقيه بعمل المؤسسات المالية واشار الى امكانية ان يكون احد اعضاء الهيئة من المتخصصين بالعلوم المالية والمصرفية .
- الأمر الثاني : أن للهيئة الشرعية إمكانية المشاركة في تسيير أعمال المؤسسة وبالتالي فتح الباب أمام الهيئة لاقتراح بكل ما تراه مناسبا وليس فقط أبداء الرأي فيما يحال اليها من معاملات من قبل أدارة المصرف .
- الأمر الثالث : تولي الهيئة مراجعة العمليات لغرض التأكد من الالتزام بالفتاوى والقرارات والإرشادات الصادرة عنها

أما في العراق فقد نصت المادة (7 / اولاً _ ب) من قانون المصارف الإسلامية العراقي رقم 43 لسنة 2015 على الآتي:

" تتألف هيئة الرقابة الشرعية من خمسة أعضاء يكون(ثلاثة) في الاقل من ذوي الخبرة والاختصاص في الفقه الإسلامي وأصوله , و (اثنان) منهم في الأقل من ذوي الخبرة والاختصاص في الأعمال المصرفية والقانونية والمالية " .

أما بخصوص المؤهلات الأكاديمية الواجب توافرها في أعضاء هيئة الرقابة الشرعية فقد أشارت التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي لسنة 2018 والخاصة بتنظيم أعمال هيئات الرقابة الشرعية إلى الآتي :

1_ أن لا يقل التأهيل العلمي لرئيس هيئة الرقابة الشرعية عن شهادة الماجستير في العلوم الشرعية , بالإضافة إلى اشتراط توافر خبرة لا تقل عن 3 سنوات في إصدار الفتاوى أو الأحكام الشرعية , أو 4 سنوات بعد التخرج في التدريس أو البحث العلمي في مجال التمويل الإسلامي .

2_ يكون أعضاء هيئة الرقابة الشرعية من الحاصلين على شهادة البكالوريوس على الأقل في حقل الاختصاص , وتخضع هيئة الرقابة الشرعية الى الاختبار من قبل هيئة مركزية في البنك المركزي العراقي .

2_ جهاز التدقيق الشرعي الداخلي:

نظرا لطبيعة عمل أعضاء الهيئات الشرعية والذين عادة ما يكونوا من غير المتفرغين بالكامل للعمل في المصارف الإسلامية, أصبح لا غنى عن وجود ممثل أو ممثلين عن هيئة الرقابة الشرعية لرقابة الأعمال اليومية وتلقي الاستفسارات والتحقق من الالتزام بالفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة , لذلك برزت أهمية وظيفة المدقق الشرعي الذي يقوم بهذا الجهد ويكون حلقة الوصل بين الإدارة التنفيذية وهيئة الرقابة الشرعية **(العزاوي والجرجري, بدون سنة نشر :22)** .

و يعرف التدقيق الشرعي الداخلي بأنه " متابعة وتدقيق وفحص وتحليل كافة الأعمال و الأنشطة التي يمارسها المصرف الإسلامي للتأكد من أنها تتم وفقا لإحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وطبقا للفتاوى والقرارات والتوصيات الصادرة من الهيئة الشرعية باستخدام مجموعة من الوسائل و الأساليب الملائمة والمطابقة للشرع وتقديم التقارير إلى الجهات المعنية " (عيسى , 2002 :8) .

ويأخذ جهاز التدقيق الشرعي الداخلي شكل قسم أو شعبة داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة المالية (الزيدانيين:2013, 94), ويضم مجموعة من المدققين الشرعيين ممن لديهم إلمام بالضوابط الشرعية , ولا يلزم أن يكون المدققون الشرعيون من الفقهاء المتخصصين في علوم الشريعة ,إذ من الممكن أن يكون المدقق الشرعي من المختصين بالعلوم المالية والمحاسبية أو القانونية (الشبيلي , 2009 : 50).

ويرجع البعض أهمية وجود جهاز التدقيق الشرعي الداخلي إلى أمرين :-

أ_ أن دور الهيئات الشرعية في معظم المصارف الإسلامية لا يتعدى دور الإفتاء النظري , ولكن مسالة تطبيق الفتوى بالصورة التي صدرت من الهيئة الشرعية يحتاج إلى متابعة من قبل جهاز مستقل داخل المصرف والتي تتمثل بإدارة "التدقيق الشرعي الداخلي" .

ب_ مع تطور ونمو المصارف الإسلامية وتزايد أعمالها وتطور أنشطتها المصرفية والاستثمارية أصبح من غير اليسير على الهيئة الشرعية أن تراقب جميع أعمال ونشاطات المؤسسة بالإضافة إلى صعوبة متابعة مجريات التنفيذ ومدى التزام الإدارة بتوجيهاتها وقراراتها (لطفي , 2013 : 79) .

و مما تجدر الإشارة أليه ان وضع جهاز التدقيق الشرعي داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة يجب أن يكون بالشكل الذي يحقق له أعلى درجات الاستقلال والموضوعية في أداء المهام الموكلة أليه .

وقد أشارت معايير الضبط الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إلى ضرورة أن لا يقل المستوى التنظيمي لجهاز الرقابة الشرعية عن مستوى أدارة الرقابة الداخلية كما يجب أن يكون له صلاحيات مماثلة لصلاحيات أدارة الرقابة الداخلية (مشعل , 2004 : 22) .

ويمارس جهاز التدقيق الشرعي الداخلي الوظائف الآتية : –

أ_ فحص وتقييم مدى التزام المؤسسة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفق الفتاوى والقرارات والإرشادات والتوصيات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية (فداد , 2009 : 13) .

ب_ التأكد من ملائمة نظام الرقابة الشرعية الداخلية ومدى كفايته وفعاليته في تحقيق هدف الرقابة الشرعية .

ج_ المشاركة في دراسة المشاريع والعقود قبل عرضها على هيئة الرقابة الشرعية **(محمد , 2009 :22)** .

د_ الإجابة عن تساؤلات واستيضاحات الزبائن بالنسبة لشرعية بعض المعاملات أو الإجراءات التي يعتقدون عدم شرعيتها أو يجهلون سندها , وتوضيح رأي الهيئة الشرعية فيما اذا كان لها رأي في المسألة أو أحالتها إلى الهيئة الشرعية للإجابة عنها . **(محمد , 2009 :22)**.

هـ_ تقديم تقارير بشكل دوري الى إدارة المصرف ومجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية تتضمن نتيجة عمليات الفحص والتقييم بالإضافة إلى المقترحات التي قد تساهم في تحسين وتطوير الأداء . (لطفي , 2013: 79) .

3_ **أمانة ألسر** : ويقصد بأمأنة السر الجهاز الاداري الذي يهييء ويعد لاعمال هيئة الرقابة الشرعية , ويمثله في العادة مقرر الهيئة الشرعية (محمد , 2009 , 21) , ومن بين الاعمال التي يمارسها هذا القسم هي :

_ تسلم الأسئلة من مختلف الإدارات في المصرف و أعادة صياغتها أن لزم ألامر وعرضها على هيئة الرقابة الشرعية .

_ فهرسة ومتابعة الاسئلة المعروضة على الهيئة .

_ أبلاغ الإطراف المعنية بالفتاوى والتوصيات والقرارات الصادرة بعد التوقيع عليها من قبل الهيئة . (محمد , 2009 , 21) .

رابعاً_ مهام وصلاحيات هيئة الرقابة الشرعية:

1_ إبداء الرأي الشرعي في كل ما تعرضه الإدارة على الهيئة وبيان الحكم الشرعي في كل عملية يمارسها المصرف , بالإضافة إلى متابعة المستجدات في صيغ العقود ومنتجات المصرف الإسلامي وإبداء الرأي الشرعي بخصوصها , ويتم ذلك ضمن خطة عمل ومنهجية واضحة تسير عليها الهيئة (محمد , 2009 : 19) .

2_ وضع المعايير الشرعية لضبط أعمال المصرف , وهذه الوظيفة تأخذ حكم الفتوى ,كون ان كل ما يصدر عن الهيئة بهذا الخصوص يعتبر احكاماً شرعية تحمل صفة الإلزام (خليل , بدون سنة نشر , 3).

3_متابعة عمليات المصرف ومراجعة أنشطته من الناحية الشرعية , والتحقق من كون المعاملات المنفذة كانت لمنتجات معتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية (مصطفى , 2012 :184) .

4_ تقديم التوجيه والأشراف والتدريب للإفراد العاملين المعنيين بتطبيق المعاملات المالية الإسلامية بما يمكنهم من تحقيق الالتزام بالقواعد والأحكام الشرعية .

5_ التحقق من أن توزيع الأرباح وتحميل الخسائر قد تم وفقا لإحكام الشريعة الإسلامية .

6_ القيام بدور المحكم بين المصرف الاسلامي وعملائه في حالة نشوب خلاف بين الطرفين (مصطفى , 2012 :184) .

7_ التحقق من التزام المصرف بعرض جميع المعاملات على هيئة الرقابة الشرعية (محمد , 2009 : 19) .

8_ التأكد من معالجة الأرباح التي تحققت من مصادر غير متوافقة مع الأسس والقواعد الشرعية , والتأكد من صرفها في المجالات التي حددها المشرع الإسلامي بهذا الخصوص .

9_ التأكد من صحة احتساب اموال الزكاة وفقا لما حدده المشرع الإسلامي وأعلام المساهمين بالمبلغ المترتب بذمتهم عن أموال الزكاة , وكذلك التأكد من توزيع موارد صندوق الزكاة على الوجه الذي حدده المشرع الإسلامي .

10_ تمثيل المصرف الإسلامي في المؤتمرات والندوات المتعلقة بالمجالات الشرعية , وكذلك المشاركة في الملتقيات الدولية الخاصة بالصيرفة الإسلامية (محمد , 2009 , 19) .

11_ تقديم تقرير سنوي يعرض في اجتماع الهيئة العامة للمساهمين , تبين فيه الهيئة رأيها في المعاملات والعمليات المنفذة من قبل المصرف ومدى التزام الإدارة بالفتاوى والقرارات والإرشادات الصادرة عن الهيئة (مصطفى , 2012 :184) .

12 _ الاطلاع على تقارير قسم التدقيق الشرعي الداخلي بشأن الرقابة الشرعية لعمليات المصرف وبيان الرأي بشأنها (العليات , 2006 : 92) .

13 _ الاطلاع على تقرير مراقب الحسابات الخارجي وكذلك الاطلاع على تقارير الجهات الرقابية الخارجية مثل البنك المركزي .

14 _ وضع برامج للرقابة الشرعية وكذلك نماذج للتقارير والاستمارات الخاصة لتجميع البيانات والمعلومات لتسهيل عملية الرقابة .

15 _ تخطيط هيكلية عمل قسم التدقيق الشرعي الداخلي , وعقد اجتماعات دورية مع قسم التدقيق الشرعي الداخلي لمتابعة الاداء (العليات , 2006 : 92) .

وتجدر الاشارة الى ان قانون المصارف الاسلامية رقم(43) لسنة 2015 حدد في المادة _ 8 _ مهام هيئة الرقابة الشرعية , اذ نصت المادة على الاتي :

اولا _ مراقبة أعمال المصرف و أنشطته ومدى ألتزامه بأحكام الشريعة الاسلامية .

ثانياً _ الاطلاع على تقارير قسم التدقيق الشرعي في المصرف أو الفرع .

ثالثاً _ اعداد التقارير عن الامور التي تحال اليها من مجلس الادارة .

رابعاً _ تقديم تقارير عن نشاطاتها وعن مدى التزام المصرف بأحكام الشريعة الاسلامية الى مساهمي المصرف في اجتماعهم العام الذي يعقد سنوياً أو مجلس الادارة بالنسبة للمصرف الحكومي .

خامساً _ ابداء الرأي الشرعي في أعمال المصرف وأنشطته وعقوده وفق أحكام الشريعة الاسلامية .

سادساً _ النظر في ألامور التي تكلف بها من مجلس أدارة المصرف .

خامساً _ مراحل الرقابة الشرعية :

تتألف عملية الرقابة الشرعية من المراحل الآتية :

1_ الرقابة السابقة للتنفيذ (الوقائية) : وتسمى أيضاً بالرقابة الوقائية للمشاريع والعمليات التي تعتزم إدارة المصرف تنفيذها ,إذ يتم في هذه المرحلة عرض البيانات والمعلومات على الهيئة الشرعية لغرض الإدلاء برأيها قبل أقدام المصرف على التنفيذ , فإذا تبين أنها مخالفة للإحكام الشرعية يتم استبعادها أو تعديلها بما يتفق مع القواعد الشرعية , ومن ثم فأن الرقابة الشرعية في هذه المرحلة تتمثل بالاتي(وهبة وكلاكش ,2011:102) :

أ_ مراعاة الجوانب الشرعية في عقد التأسيس والنظام الداخلي .

ب_ إيجاد المزيد من الصيغ المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لمواكبة التطور في التقنيات والأساليب والخدمات المصرفية (حماد , 2004 :10) .

ج_ إشراف الهيئة الشرعية على إعداد وصياغة نماذج العقود (وهبة وكلاكش ,2011:102) .

د_ المراجعة لكل ما يقترح من أساليب او صور استثمار جديدة (حماد , 2004 :10) .

هـ_ وضع الأسس والقواعد اللازمة لضبط التعاملات مع المصارف التقليدية (حماد , 2004 :10) .

و_ وضع دليل عملي شرعي (وهبة وكلاكش ,2011 : 102).

2 _ الرقابة أثناء التنفيذ (الرقابة العلاجية) : تعد هذه المرحلة من أهم مراحل الرقابة , إذ تساهم في تصويب وضبط أعمال المصرف الإسلامي وتقويم الانحرافات إن وجدت وتقديم الحل الشرعي للمعاملات المخالفة للاحكام الشرعية (الزيدانيين, 2013 : 94 _ 95), ويتلخص دور الهيئة في هذه المرحلة :

أ_بيان الرأي الشرعي فيما يحال إليها من معاملات المصرف . (لطفي , 2013 : 29)

ب_ مراجعة جميع مراحل تنفيذ العملية الاستثمارية وإبداء الرأي الشرعي بخصوصها وتشخيص الانحرافات ومتابعة تصحيحها اول بأول (الزيدانيين , 2013 : 95) .

ج_ اشتراط موافقة الهيئة حول إتمام المشروعات الاستثمارية قبل اتخاذ القرار النهائي بالتنفيذ (حماد , 2004 :10) .

د_ تقديم المشورة الشرعية في إي أمر تراه الهيئة الشرعية مناسبا (حماد , 2004 :10) .

هـ_ سرعة التحقق من الشكاوى (الجانب الشرعي) أثناء التنفيذ واتخاذ اللازم بشأنها (لطفي , 2013 : 29) .

و_ الاطلاع على تقارير قسم التدقيق الشرعي الداخلي بخصوص مراجعة عمليات المصرف من الناحية الشرعية وإبداء الرأي بشأنها (الزيدانيين , 2013 : 95) .

3 _ الرقابة اللاحقة للتنفيذ : وتسمى أيضاً الرقابة التكميلية , وتشمل عملية الرقابة في هذه المرحلة معظم الأعمال العادية والمتكررة ,حيث يتم في هذه المرحلة التأكد من تنفيذ كافة التوجيهات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية (السبلاني, 2012: 288), ومنها :

_ مراجعة ملفات العمليات الاستثمارية .

_ مراجعة البيانات الدورية الصادرة من المصرف الى الجهات الرسمية .

_ مراجعة تقارير الجهات الرقابية الخارجية مثل البنك المركزي ومراقب الحسابات (السبلاني , 2012 : 288) .

وبناءً على ما تقدم فأن الإجراءات أو المراحل التي سبق ذكرها تتطلب وضع خطة مسبقة لإجراءات الرقابة الشرعية على المستوى الشهري و الفصلي والسنوي يتم فيها تقسيم الخطة حسب الأنشطة وأقسام المصرف , ووضع برامج للرقابة عليها , ويكون ذلك بالتنسيق مع لجنة الرقابة الشرعية المنبثقة عن مجلس الإدارة وكذلك بالتنسيق مع قسم التدقيق الشرعي الداخلي .

وفي الخلاصة يرى الباحث أن الرقابة الشرعية تعد من أهم وسائل تحقيق أهداف المصارف الاسلامية والمتمثلة بالالتزام بإحكام الشرعية الإسلامية وتقديم البديل الشرعي المناسب للخدمات والمنتجات التي قدمها المصارف التقليدية .

وان طبيعة أعمال المعاملات المصرفية تتطلب وجود رقابة شرعية على تصرفات وممارسات المصرف الإسلامي كافة , إذ أن تنوع وتشعب الخدمات المصرفية وأدوات التمويل والاستثمار التي توفرها المصارف الإسلامية يجعل من الصعب على العاملين فيها معرفة الرأي الشرعي في كل حالة أو موقف يعترضهم , وذلك بسبب قلة درايتهم بالجوانب الشرعية للمعاملات المصرفية ,ألا أن ذلك لا يعفي الهيئة الشرعية من القيام بدورها في تثقيف وتطوير العاملين في المصرف الإسلامي في مجال فقه المعاملات , ومساعدتهم على الفهم الكامل للفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة الشرعية .

وتجدر الإشارة إلى أن حداثة تجربة المصارف الإسلامية وخصوصا في العراق جعلت من إدارة المصارف الإسلامية تعتمد نمط الإدارة المتبع في المصارف التقليدية وذلك لكون القائمين على إدارة المصارف الإسلامية والعاملين فيها كانوا قد مارسوا أعمال الصيرفة التقليدية قبل العمل في المصارف الإسلامية وبالتالي يستوجب على السلطة الرقابية إن تضع ضوابط وتحدد

مواصفات وشروط خاصة يجب توافرها في القائمين على أدارة المصارف الإسلامية , بالإضافة إلى ضرورة تفعيل دور الهيئات الشرعية في المشاركة في وضع نظام وضوابط اختيار العاملين في المصارف الإسلامية و تفعيل دور الهيئة في تطوير وتثقيف العاملين من خلال أقامة الدورات وورش العمل التي تساعد على النهوض بالأداء المهني فيما يتعلق بالجانب الشرعي , والعمل على توسيع دور الرقابة الشرعية ليشمل الرقابة على كافة المحظورات التي حددها المشرع الإسلامي في فقه المعاملات مثل الغش والغبن والاستغلال فضلا عن الابتعاد عن الربا في جميع المعاملات .

ولاشك أن الأدوار المشار إليها تعتمد على جدية هيئة الرقابة الشرعية في تنفيذ المهام الموكلة اليها وكذلك تعتمد على التأهيل الخلقي و الشخصي و العلمي لأعضاء الهيئة الشرعية بألاضافة إلى مدى استقلالية الهيئات الشرعية وهذا يعتمد على دور السلطة النقدية في تنظيم مهام وأعمال الهيئات الشرعية , والرقابة على أعمالها .

ويرى الباحث أن أهم ما يميز الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية هو الدور الإرشادي المنوط بها والذي ينبغي التركيز على هذا الدور المهم للهيئة الشرعية من خلال إتاحة الفرصة للهيئة في المشاركة برسم سياسات واستراتيجيات المصرف بما يتفق والأهداف التي حددها المشرع الإسلامي , وبعبارة أخرى ينبغي أن يكون للهيئة الشرعية دور فاعل في تحقيق الأهداف التنموية والاجتماعية للمصارف الإسلامية .

المبحث الثالث–الجانب العملي للبحث

سيتم في هذا الفصل عرض الجانب العملي للبحث , والذي يعد استكمالاً للإطار النظري , وصولاً إلى اختبار و أثبات فرضيات البحث , وسيتم تقسيم الفصل إلى المطالب الآتية :

المطلب الاول : عرض نتائج الاستبانة وتحليلها .

المطلب الثاني : اختبار فرضيات البحث .

المطلب الأول–عرض نتائج الاستبانة وتحليلها

أولاً _ تحليل نتائج أسئلة المتغير الاول (هيئة الرقابة الشرعية) :

نلحظ من خلال جدول رقم (1) ان اجابات أفراد العينة بحسب فقرات متغير **هيئة الرقابة الشرعية** من الفقرة (1 – 2) , و قد تم ترتيب فقرات هذا البعد تنازليا بحسب درجة موافقة أفراد عينة الدراسة عليها , وبالاعتماد على الوسط الحسابي فكلما كان الوسط الحسابي اعلى كلما كان تشخيص الاجابات نحو الفقرة متجه نحو الاتفاق , وترتيب الفقرات بحسب الأهمية في الجدول وبالاعتماد على معامل الاختلاف , فكلما كان معامل الاختلاف اقل كلما كانت الأهمية أعلى , وكالآتي :–

1_ جاءت الفقرة رقم (1) , وهي (الرأي الشرعي X1) , بالمرتبة الأولى في الوسط الحسابي , وفي المرتبة الاولى لمعامل الاختلاف , من حيث درجة موافقة أفراد عينة الدراسة عليها , إذ حصلت على اعلى وسط حسابي بلغت قيمته **(4.11)**, والتي تشير إلى خيار (اوافق) , وبانسجام جيد في الإجابات , وتؤكده قيمة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف فيه وعلى التوالي ,إذ بلغت قيمتها **(0.45)** , **(10.85)** , وهذه النتيجة تشير إلى أن لهذه الفقرة مستوى جيد من الأهمية لدى العينة المبحوثه , في حين كانت الاهمية النسبية , **(82.20)** , وهي ما تؤكد درجة اهتمام عينة البحث حول الرأي الشرعي في المنظمة , وأجمالي هذه النتائج تعني بان شدة اجابات العينة في هذا المحور متجهة نحو الاتفاق .

2_ جاءت الفقرة رقم (2) , وهي (الرقابة الشرعية X2) , بالمرتبة الثانية في الوسط الحسابي , وفي المرتبة الثانية لمعامل الاختلاف , من حيث درجة موافقة أفراد عينة الدراسة عليها , إذ حصلت على اقل وسط حسابي بلغت قيمته **(4.00)**, والتي تشير إلى خيار (اوافق) , وبانسجام جيد في الإجابات , وتؤكده قيمة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف فيه وعلى التوالي ,إذ بلغت قيمتها **(0.50)** , **(12.59)** , وهذه النتيجة تشير إلى أن لهذه الفقرة مستوى جيد من الأهمية لدى العينة المبحوثه , في حين كانت الاهمية النسبية , **(79.98)** , وهي ما تؤكد درجة اهتمام عينة البحث حول **الرقابة الشرعية** في المنظمة , واجمالي هذه النتائج تعني بان شدة اجابات العينة في هذا المحور متجهة نحو الاتفاق .

الجدول (1) الوسط الحسابي والانحراف المعياري (أبعاد هيئة الرقابة الشرعية)

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأهمية النسبية	الترتيب بحسب الأهمية
الرأي الشرعي X1	4.11	0.45	10.85	82.20	1
الرقابة الشرعية X2	4.00	0.50	12.59	79.98	2
هيئة الرقابة الشرعية X	4.05	0.43	10.60	80.91	

ثانياً _ تحليل نتائج أسئلة المتغير الثاني (الأداء المصرفي الإسلامي) :

نلحظ من خلال جدول رقم (2) إن إجابات العينة بحسب فقرات متغير **الأداء المصرفي الاسلامي** من الفقرة (1 – 2), و قد تم ترتيب فقرات هذا البعد تنازليا بحسب درجة موافقة أفراد عينة الدراسة عليها , وبالاعتماد على الوسط الحسابي فكلما كان الوسط الحسابي اعلى كلما كان تشخيص الاجابات متجه نحو الاتفاق , وترتيب الفقرات بحسب الاهمية في الجدول وبالاعتماد على معامل الاختلاف , فكلما كان معامل الاختلاف اقل كلما كانت الاهمية اعلى , وكالآتي :-

1_جاءت الفقرة رقم (2) , وهي (الأداء التشغيلي Y2) , بالمرتبة الاولى في الوسط الحسابي , وفي المرتبة الثانية لمعامل الاختلاف , من حيث درجة موافقة أفراد عينة الدراسة عليها , إذ حصلت على اعلى وسط حسابي بلغت قيمته **(4.09)**, والتي تشير إلى خيار (اوافق) , وبانسجام جيد في الإجابات , وتؤكده قيمة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف فيه وعلى التوالي ,إذ بلغت قيمتها **(0.52)** , **(12.67)** , وهذه النتيجة تشير إلى أن لهذه الفقرة مستوى جيد من الأهمية لدى العينة المبحوثه , في حين كانت الاهمية النسبية , **(81.86)** , وهي ما تؤكد درجة الاهتمام من قبل عينة البحث حول الأداء التشغيلي Y2 .

2_ جاءت الفقرة رقم (1) , وهي (الأداء المالي Y1) , بالمرتبة الثانية في الوسط الحسابي , وفي المرتبة الاولى لمعامل الاختلاف , من حيث درجة موافقة أفراد عينة الدراسة عليها , إذ حصلت على أقل وسط حسابي بلغت قيمته **(4.01)** , والتي تشير إلى خيار (اوافق) , وبانسجام جيد في الإجابات , وتؤكده قيمة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف فيه وعلى التوالي ,إذ بلغت قيمتها **(0.50)** , **(12.52)** , وهذه النتيجة تشير إلى أن لهذه الفقرة مستوى جيد من الأهمية لدى العينة المبحوثة , في حين كانت الاهمية النسبية , **(80.19)** , وهي ما تؤكد درجة الاهتمام من قبل عينة البحث حول الأداء المالي Y1 .

الجدول (2) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لمحاور الاداء المصرفي

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية	الترتيب بحسب الاهمية
الأداء المالي Y1	4.01	0.50	12.52	80.19	1
الأداء التشغيلي Y2	4.09	0.52	12.67	81.86	2
الأداء المصرفي الإسلامي Y	4.06	0.48	11.72	81.25	

المطلب الثاني–اختبار فرضية البحث

سيجري الكشف عن علاقة التأثير بين المتغير المستقل والمتمثل بـ **(هيئة الرقابة الشرعية)** على المتغير التابع والمتمثل بـ **(الاداء المصرفي الاسلامي)** وتحليلها ، باعتماد معامل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression) كونه أسلوبا إحصائيا يستخدم للإفادة منه في تحديد اتجاهات التأثير(السلبية، والايجابية) ومقدارها، وهو أداة إحصائية تساهم في اختبار التأثير في النموذج الإحصائي وذلك لتقدير حجم التأثير الذي يحدثهُ المتغير المستقل في المتغير التابع، بحيث ينتج معادلة احصائية توضح العلاقة بين المتغيرات ويمكن استخدام هذه المعادلة في معرفة نوع العلاقة بين المتغيرات وتقدير متغير باستخدام المتغيرات

الاخرى، اذ نصت الفرضية الرئيسة الثانية على وجود تأثير ذي دلالة معنوية للمتغير المستقل **هيئة الرقابة الشرعية** والمتمثل بأبعاده الذي جرى ترميزه بالرمز (X) في المتغير التابع **الاداء المصرفي الاسلامي** (Y)، وسيجري اختبار هذه الفرضية من خلال تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression)، وفي ضوء هذه الفرضية جرت صياغة علاقة دالية بينهما، وكانت معادلة الانحدار هي الآتية:

$$Y = \alpha + \beta X$$

وقد اتخذت مستويات التحليل المستويين الفرعي والإجمالي ; لمعرفة معنوية التأثير لكل متغير فرعي من المتغيرات التوضيحية في كل متغير فرعي من متغيرات الاستجابة ، أما عن قبول , أو رفض فرضية التأثير ، فيتم ذلك عبر مقارنة (F) المحسوبة بقيمة (F) الجدولية تحت مستويين معنوية (0.05) و(0.01) وعلى النحو الآتي :-

1_ تحليل تأثير هيئة الرقابة الشرعية في الاداء المصرفي الاسلامي على المستوى الكلي :

يتضح من الجدول (3) أن قيمة (F) المحسوبة قد بلغت (52.517) , وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (6.99) عند مستوى دلالة (0.01) , وبمعنوية (0.000) , وبدرجة حرية (1.74) , وهذه النتيجة تعني وجود تأثير ومعنوي احصائياً للمتغير المستقل **(هيئة الرقابة الشرعية) في** المتغير التابع **(الاداء المصرفي الاسلامي)**, في عينة البحث . أما قيمة معامل التحديد (R^2) والذي يعد مقياساً وصفياً يستخدم في تفسير مدى فائدة معادلة الانحدار في تقدير القيم, ويمثل نسبة الانخفاض في الأخطاء عند استخدام معادلة الانحدار, فقد كان مقداره (0.415), وهذا يعني أن **(هيئة الرقابة الشرعية)** تفسر ما نسبته (41.5 %) من التباين الحاصل في **(الاداء المصرفي الاسلامي)**, وأن (58.5 %) هو تباين مفسر من عوامل لم تدخل أنموذج الانحدار. وعليه هذه النتائج توفر دعماً كافياً لقبول فرضية التأثير الرئيسة التي مفادها **(هناك تأثير ذو دلالة معنوية لهيئة الرقابة الشرعية في الاداء المصرفي الاسلامي)** .

ومن خلال الجدول (3) نلحظ بان قيمة الحد الثابت (1.168) وهي معنوية احصائياً، اذ بلغت قيمة t المحسوبة لها (2.909) وهي اكبر من t الجدولية عند مستوى المعنوية (1 %) ودرجة الحرية (74) والبالغة (2.38) , أما قيمة الميل الحدي (0.715) فهي معنوية احصائياً لان قيمة t المحسوبة البالغة(7.247) اكبر من t الجدولية عند مستوى المعنوية (1 %) ودرجة حرية (74) والبالغة (2.38) .

الجدول (3) تحليل تأثير هيئة الرقابة الشرعية في الاداء المصرفي الاسلامي على المستوى الكلي

المتغير التابع / المتغير المستقل	أداء المصارف الاسلامية							
	الحد الثابت a	**قيمة t المحسوبة**	**الميل الحدي b**	**قيمة t المحسوبة**	**معامل التحديد R^2**	**قيمة F المحسوبة**	**المعنوية**	**القرار**
هيئة الرقابة الشرعية	**1.168**	**2.909**	**0.715**	**7.247**	**0.415**	**52.517**	**0.000**	**يوجد تأثير**

*قيمة (F) الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (1.74) = (3.97)
** قيمة (F) الجدولية عند مستوى معنوية (0.01) ودرجة حرية (1.74) = (6.99)
* قيمة (T) الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (74) = (1.67)
** قيمة (T) الجدولية عند مستوى معنوية (0.01) ودرجة حرية (74) = (2.38)

2 – تحليل تأثير الرأي الشرعي (الفتوى) في الأداء المصرفي الاسلامي :

يتضح من الجدول رقم (4) أن قيمة (F) المحسوبة قد بلغت (22.134) , وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (6.99) عند مستوى دلالة (0.01) , وبمعنوية (0.000) , وبدرجة حرية (1.74) , وهذه النتيجة تعني وجود تأثير ومعنوي إحصائيا للمتغير المستقل (**الرأي الشرعي**) **في** المتغير التابع (**الاداء المصرفي الاسلامي**), في عينة البحث . أما قيمة معامل التحديد (R^2) , فقد كان مقداره (0.230), وهذا يعني أن (**الرأي الشرعي**) تفسر ما نسبته (23 %) من التباين الحاصل في (**الأداء المصرفي الإسلامي**), وأن (77 %) هو تباين مفسر من عوامل لم تدخل أنموذج الانحدار , وعليه هذه النتائج توفر دعماً كافياً لقبول فرضية التأثير الفرعية الأولى من فرضية التأثير الرئيسة التي تنص على ان (**هناك تأثير ذو دلالة معنوية للدور الإفتائي لهيئة الرقابة الشرعية في أداء المصرف الإسلامي**) .

ومن خلال الجدول (4) نلحظ بان قيمة الحد الثابت (1.957) وهي معنوية إحصائياً، إذ بلغت قيمة t المحسوبة لها (4.347) وهي اكبر من t الجدولية عند مستوى المعنوية (1 %) ودرجة الحرية (74) والبالغة (2.38) , أما قيمة الميل الحدي (0.512) فهي معنوية إحصائياً لان قيمة t المحسوبة البالغة(4.705) اكبر من t الجدولية عند مستوى المعنوية 1% ودرجة حرية (74) والبالغة (2.38)

الجدول (4) تأثير الرأي الشرعي (الفتوى) في الأداء المصرفي الإسلامي

المتغير التابع / المتغير المستقل	أداء المصارف الإسلامية							
	الحد الثابت a	**قيمة t المحسوبة**	**الميل الحدي b**	**قيمة t المحسوبة**	**معامل التحديد R^2**	**قيمة F المحسوبة**	**المعنوية**	**القرار**
الرأي الشرعي	**1.957**	**4.347**	**0.512**	**4.705**	**0.230**	**22.134**	**0.000**	**يوجد تأثير**

* قيمة (F) الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (1.74) = (3.97)
** قيمة (F) الجدولية عند مستوى معنوية (0.01) ودرجة حرية (1.74) = (6.99)
* قيمة (T) الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (74) = (1.67)
** قيمة (T) الجدولية عند مستوى معنوية (0.01) ودرجة حرية (74) = (2.38)

3 _ تحليل تأثير الرقابة الشرعية في الأداء المصرفي الإسلامي :

يتضح من الجدول رقم (5) أن قيمة (F) المحسوبة قد بلغت (50.899) , وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (6.99) عند مستوى دلالة (0.01) , وبمعنوية (0.000) , وبدرجة حرية (1.74) , وهذه النتيجة تعني وجود تأثير ومعنوي احصائياً للمتغير المستقل (**الرقابة الشرعية**) **في** المتغير التابع (**الأداء المصرفي الإسلامي**), في عينة البحث . أما قيمة معامل التحديد (R^2) , فقد كان مقداره (0.408), وهذا يعني أن (**الرقابة الشرعية**) تفسر ما نسبته (40.8 %) من التباين الحاصل في (**الاداء المصرفي الاسلامي**), وأن (59.2 %) هو تباين مفسر من عوامل لم تدخل أنموذج الانحدار , وعليه هذه النتائج توفر دعماً كافياً لقبول فرضية التأثير الفرعية الثانية من فرضية البحث الرئيسة التي تنص على (**هناك تأثير ذو دلالة معنوية للدور الرقابي لهيئة الرقابة الشرعية في أداء المصرف الإسلامي**) .

ومن خلال الجدول (5) نلحظ بان قيمة الحد الثابت (1.649) وهي معنوية احصائياً، اذ بلغت قيمة t المحسوبة لها (4.839) وهي اكبر من t الجدولية عند مستوى المعنوية 1% ودرجة الحرية (74) والبالغة (2.38) , أما قيمة الميل الحدي (0.603) فهي معنوية احصائياً لان قيمة t المحسوبة البالغة(7.134) اكبر من t الجدولية عند مستوى المعنوية(1 %) ودرجة حرية (74) والبالغة (2.38) .

الجدول (5) يوضح تأثير الرقابة الشرعية في الأداء المصرفي الإسلامي

المتغير التابع / المتغير المستقل	الأداء المصرفي الإسلامي							
	الحد الثابت a	قيمة t المحسوبة	الميل الحدي b	قيمة t المحسوبة	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	المعنوية	القرار
الرقابة الشرعية	1.649	4.839	0.603	7.134	0.408	50.899	0.000	يوجد تأثير

المبحث الرابع–الاستنتاجات والتوصيات

اولاً _ الاستنتاجات :

تم التوصل الى الاستنتاجات الآتية :

1_ تنقسم المهام المنوطة بهيئة الرقابة الشرعية إلى قسمين :-

أ _ القسم الأول : ويتمثل بالدور الإفتائي لهيئة الرقابة الشرعية , ويعكس هذا القسم مرحلة الرقابة السابقة على أعمال المصارف الإسلامية .

ب_ القسم الثاني : ويتمثل بالدور الرقابي لهيئة الرقابة الشرعية , ويعكس هذا القسم مرحلتي الرقابة المتزامنة و الرقابة اللاحقة على أعمال المصارف الإسلامية .

2_ سعى قانون المصارف الإسلامية العراقي رقم (43) لسنة 2015 و الضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراق لسنة 2018 , والخاصة بتنظيم أعمال هيئات الرقابة الشرعية ,إلى مشاركة هيئة الرقابة الشرعية في توجيه أنشطة المصرف الإسلامية و المشاركة في رسم سياسات واستراتيجيات المصرف.

3_ أظهرت نتائج التحليل وجود تأثير معنوي إحصائيا للمتغير المستقل المتمثل بهيئة الرقابة الشرعية في المتغير التابع المتمثل بالأداء المصرفي للمصارف الإسلامية , مما يؤكد فرضية البحث الرئيسية الثانية .

4_ أظهرت نتائج الدراسة أن المتخصصين في علوم الفقه والشريعة يمثلون نسبة قليلة جداً من الإفراد العاملين في المصارف عينة البحث .

ثانياً _ التوصيات :

تم التوصل الى التوصيات الاتية :

1_ تعديل أسم " هيئة الرقابة الشرعية " إلى " هيئة الفتوى والرقابة الشرعية " ليعكس المهام المنوطة بالهيئة , و أبراز الدور الإفتائي الذي تمارسه الهيئة إلى جانب الدور الرقابي .

2_ تفعيل الدور التوجيهي لهيئة الرقابة الشرعية , وذلك من خلال حث الهيئة الشرعية على المشاركة في تقديم ألأفكار والمقترحات والرؤى التي من شأنها أن تساهم في تطوير الأداء المصرفي الإسلامي , أو من خلال أشراك هيئة الرقابة الشرعية في رسم السياسات والخطط التشغيلية للمصرف الإسلامي .

3_ بذل العناية الكافية في اختيار أعضاء الهيئات الشرعية من خلال اعتماد برامج اختبار تعكس مدى قدرتهم على تنفيذ المهام المنوطة بهم , وبالتعاون مع كليات الفقه أو غيرها من الجهات المعنية.

4_ رفد المصارف الإسلامية بالمتخصصين في علوم الفقه والشريعة لتقليص فجوة المعرفة الشرعية بين موظفي المصرف و هيئة الرقابة الشرعية .

المصادر :

أولاً - القوانين و التعليمات :

1- قانون المصارف الإسلامية العراقي رقم (43) لسنة 2015.

2- التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي الخاصة بتنظيم أعمال هيئات الرقابة الشرعية لسنة 2018 .

ثانياً _ الكتب :

1- إدريس , وائل محمد صبحي والغالبي , طاهر محسن منصور , **سلسلة أدارة الاداء الاستراتيجي/ اساسيات الاداء وبطاقة التقييم المتوازن** , دار وائل للنشر , عمان , الطبعة الاولى , 2009.

2- الربيعي , حاكم محسن وراضي , حمد عبد الحسين , **حوكمة البنوك واثرها في الاداء والمخاطرة** , دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع , عمان , الطبعة الاولى , 2011 .

3- الرفاعي , فادي محمد , **المصارف الاسلامية** , منشورات الحلبي الحقوقية , سوريا , الطبعة الاولى , 2004 .

4- السبلاني , غسان , **المصارف الاسلامية نظام مالي عادل ومستقر** , دار المنهل اللبناني , الطبعة الاولى , 2012 .

5- الشمري , صادق راشد , **الصناعة المصرفية الاسلامية – الواقع والتطبيقات العملية** , مطبعة الكتاب , بغداد , 2012

6- عبد الله , خبابة , **الاقتصاد المصرفي** , دار الجامعة الجديدة , الاسكندرية , 2013 .

7- القطب , محي الدين , **الخيار الاستراتيجي واثره في تحقيق الميزة التنافسية** , دار الحامد للنشر والتوزيع , الاردن , الطبعة الاولى , 2009 .

8- لطفي , أحمد محمد , **الاستثمار في عقود المشاركات في المصارف الاسلامية** , دار الفكر والقانون , المنصورة , بدون طبعة , 2013 .

9- الوطيان , محمد , **البنوك الاسلامية** , مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع , الطبعة الاولى , 2000 .

ثالثاً _ الرسائل والاطاريح :

1- حمود , جبار عبد الحسين , **تحليل البيئة المصرفية و اثرها على الاداء المصرفي من منظور بطاقة الاداء المتوازنة** , بحث تطبيقي , المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية , جامعة بغداد , 2014.

2- العليات , أحمد عبد العفو مصطفى, **الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية** , رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة النجاح الوطنية ,فلسطين , 2006 .

3- مصطفى , مصطفى إبراهيم محمد , **نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الاسلامية** , أطروحة دكتوراه , الجامعة الامريكية المفتوحة , 2012 .

رابعاً _ البحوث والدراسات :

1- الخليفي , رياض منصور , **النظرية العامة للهيئات الشرعية** , ورقة مقدمة الى المؤتمر الثالث للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الاسلامية , البحرين , 2003 .

2- خليل , عبد الرزاق , **دور الرقابة الشرعية في تطوير العمل المصرفي الاسلامي** , جامعة الاغواط , الجزائر , بحث منشور على شبكة الانترنت , بدون تاريخ نشر .

3- الزيدانيين , هيام محمد عبد القادر , **الرقابة الشرعية على المصارف الاسلامية بين التأصيل والتطبيق**, الجامعة الاردنية , دراسات في علوم الشريعة والقانون , المجلد 40 , العدد 1 , 2013 .

4- الشبيلي , يوسف بن عبد الله , **الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الاسلامية** , الدورة التاسعة عشر / منظمة المؤتمر الاسلامي , 2009 .

5- العبيدي , إبراهيم عبد اللطيف ابراهيم , **دراسة لهيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الاسلامية** , مؤتمر المصارف الاسلامية بين الواقع والمأمول , دبي , 2009.

6- عيسى , موسى أدم , **تطوير أساليب الرقابة الشرعية الداخلية في المصارف الاسلامية** , بحث منشور على شبكة الانترنت , 2002.

7- لال الدين , محمد أكرم , **دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال المصارف الاسلامية ,** الدورة التاسعة عشر / منظمة المؤتمر الاسلامي, 2009 .

8- محمد , زيدان , **تفعيل دور الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي في المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية** , مؤتمر المصارف الاسلامية بين الواقع والمأمول , دبي , 2009 .

خامساً _ الدراسات والبحوث باللغة الانكليزية :

1_ Franzoni , Simona & Allali , Asma , Principles Of Islamic Fainance And Principles Of Corporate Social Responsibility, university Of Brescia , Contrada Santa Chiara , 2018 .

2_ Hussain , Mumtaz & Shahmoradi , Asghar & Turk , Rima , An Overview Of Islamic Finance , IMF Working Paper , 2015 . www.imf.org

3_ Lone , Fayaz Ahmed & Ahmed , Siraj, Islamic Finance More Expectations And Less Disappointment , journa of Investment Management And Financial Lnnovations ,vol . 14 , issue.1 , 2017 .

4_ Muneeza , Aishath & Hassan , Rusni , Shari'ah corporate governance: the need for a special governance code , International Journal of Business And Society, January , 2014 .

5_ Onakoya, Adegbemi Babatunde & Olaitan , Adekola , The Performance of Conventional and Islamic Banks in the United Kingdom: A Comparative Analysis , Journal of Research in Economics and International Finance , Vol. 2(2) , 2013 .